

عنوان البحث

أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

إعداد الطالب/

محمد مصطفى عبدالرحمن العطاس

٢٤٢٠٠١٦٠٥

إشراف/

د. الفيصّل عبدالحميد محمد

د. فايز علي جرّاد

العام الدراسي:

٢٠٢٤

قائمة المحتويات:

٢	 مقدمة:
٤	 مشكلة الدراسة:
٥	 أهمية الدراسة:
٧	 أهداف الدراسة:
٨	 تساؤلات الدراسة:
٩	 فرضيات الدراسة:
٩	 الدراسات السابقة:
١٢	 المنطلقات النظرية للدراسة:
١٤	 المنهجية وطرق البحث:
١٦	 أدوات الدراسة:
١٩	 حدود الدراسة:
٢١	 المراجع:

مقدمة:

تعتبر الحوكمة المؤسسية واحدة من الركائز الأساسية التي تضمن استدامة المؤسسات ونجاحها في عالم الأعمال الحديث. في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والتغيرات السريعة في البيئة الاستثمارية، أصبحت الحاجة إلى نظام حوكمة فعال ضرورة ملحة تساهم في تعزيز أداء الشركات وكفاءتها. إذ يتناول مفهوم الحوكمة المؤسسية مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد كيفية تنظيم وإدارة الشركة، مع التركيز على توازن المصالح بين مختلف الأطراف المعنية، مثل المساهمين، والإدارة، والمستثمرين، والمجتمع.

في السياق السعودي، شهدت السنوات الأخيرة تغييرات جذرية في البيئة الاقتصادية، مما أدى إلى إدراك الشركات لأهمية تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية. فقد أصبح السوق المالية السعودي (تداول) واحدًا من أكبر الأسواق في المنطقة، مما يتطلب اعتماد أعلى معايير الشفافية والمساءلة. إن تعزيز الحوكمة المؤسسية يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ويعزز من ثقة المستثمرين في السوق، مما يجعله عنصرًا أساسيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية (Guttermann، ٢٠٢٣).

تتجلى أهمية الحوكمة المؤسسية في كونها وسيلة فعالة لضمان أن الشركات تعمل بشكل يتماشى مع المصالح العامة والخاصة. فالحوكمة المؤسسية تهدف إلى حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، وتحسين مستوى الشفافية في العمليات الإدارية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الهامة، مما يساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة. تساهم المعايير الصارمة للحوكمة في تقليل مخاطر الفساد وسوء الإدارة، وهي أمور قد تؤدي إلى خسائر مالية جسيمة وإلى التأثير سلبًا على سمعة الشركات.

من خلال تعزيز الحوكمة، تتمكن الشركات من تحقيق أداء مالي وتشغيلي أفضل، حيث تتيح لها تطبيق استراتيجيات مدروسة بعناية، واستغلال الموارد بشكل أمثل. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الالتزام بالحوكمة المؤسسية من قدرة الشركات على إدارة المخاطر بشكل فعال، مما يضمن استقرارها في وجه التقلبات السوقية. في السياق السعودي، يشهد السوق المالي زيادة في استثمارات الشركات التي تلتزم بمعايير الحوكمة المؤسسية، حيث يعتبر المستثمرون هذه المعايير بمثابة مؤشر على سلامة الإدارة وفعالية العمليات (O'Neil، ٢٠٢٢).

تشير الأبحاث والدراسات إلى وجود علاقة قوية بين تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات. إذ توضح العديد من الدراسات أن الشركات التي تطبق معايير حوكمة فعالة تتمتع بمستويات أعلى من الربحية والنمو مقارنة بتلك التي

تفتقر إلى هذه المعايير. فعلى سبيل المثال، تتضمن الحوكمة المؤسسية إنشاء هيكل تنظيمي قوي يضمن توزيع السلطة والمسؤوليات بشكل عادل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مما يسهم في تحسين جودة اتخاذ القرارات ويعزز من استجابة الشركات للتغيرات في البيئة المحيطة.

إن الشركات التي تلتزم بمعايير الشفافية والمساءلة تسجل مستويات أقل من الشكاوى والمنازعات، مما يساعد على تعزيز بيئة العمل الداخلية والخارجية. وهذا يعكس أهمية الحوكمة المؤسسية في تحسين صورة الشركات في نظر المساهمين والعملاء على حد سواء، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في الشركة وبالتالي تحسين أدائها المالي (Almashhadani، ٢٠٢٣).

على الرغم من الفوائد العديدة التي تقدمها الحوكمة المؤسسية، إلا أن هناك تحديات تواجه تطبيقها بشكل فعال في السوق المالية السعودية. من بين هذه التحديات، نقص الوعي بأهمية الحوكمة بين بعض الشركات، وعدم وجود إطار تشريعي قوي يلزم الشركات بالالتزام بهذه المعايير. لذا، يتعين على الجهات المختصة تعزيز الوعي بأهمية الحوكمة المؤسسية، وتوفير التدريب والموارد اللازمة للشركات لتطوير أنظمتها الحوكمية. من جهة أخرى، توفر هذه التحديات فرصاً لتطوير نظم الحوكمة المؤسسية في السعودية. فمع وجود جهود حكومية واضحة لدعم الحوكمة وتعزيز الشفافية في سوق المال، يمكن أن تساهم هذه الجهود في رفع مستوى التنافسية وجذب الاستثمارات.

إن تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية يعد ضرورة استراتيجية لأداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. إذ يسهم في تحسين الأداء المالي وتعزيز الثقة بين المستثمرين. من خلال هذه الدراسة، نسعى لفهم الآثار المختلفة للحوكمة المؤسسية على الأداء المؤسسي، مع تقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز الحوكمة المؤسسية وبالتالي تحسين الأداء العام للشركات. إن تعزيز الحوكمة المؤسسية لن يسهم فقط في تطوير الشركات الفردية، بل سيساعد أيضاً في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي بشكل عام في المملكة (Arslan، ٢٠٢٠).

مشكلة الدراسة:

تعتبر مشكلة دراسة أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) واحدة من القضايا المعقدة التي تثير اهتمام الباحثين والممارسين في مجال إدارة الأعمال. تتمثل المشكلة الرئيسية في أن العديد من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية تعاني من ضعف في تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية، مما يؤثر سلباً على أدائها وفعاليتها. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة والهيئات الرقابية لتعزيز الحوكمة، لا يزال هناك تحديات كبيرة تتعلق بتطبيق هذه المعايير بشكل فعال، وهو ما يستدعي فهماً أعمق للأسباب والنتائج المرتبطة بذلك.

- المشاكل المترتبة على ضعف تطبيق معايير الحوكمة

- ✓ إن ضعف تطبيق معايير الحوكمة يؤدي إلى نقص في الشفافية في العمليات الإدارية والمالية، مما يجعل من الصعب على المساهمين والمستثمرين الوصول إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. هذا الأمر يعزز من بيئة عدم اليقين حول أداء الشركات ويؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين، مما يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار إلى هذه الشركات.
- ✓ عندما تفتقر الشركات إلى نظام حوكمة فعال، فإنها تصبح أكثر عرضة لمخاطر الفساد وسوء الإدارة. فتكون هناك احتمالية أكبر للقرارات غير المدروسة، مما قد يؤدي إلى تدهور الأداء المالي وزيادة احتمالية الخسائر. في هذه الحالة، يكون المستثمرون أقل استعداداً لتقديم رؤوس أموالهم، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة الشركات على النمو والتوسع (Lindhout، ٢٠٢٢).
- ✓ إن ضعف الحوكمة المؤسسية يعنى أيضاً نقص المساءلة، حيث قد لا يكون هناك آلية فعالة لمراقبة الأداء وتحمل المسؤولية عن القرارات المتخذة. هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تصرفات غير مسؤولة من قبل الإدارة، مثل تجاوزات مالية أو إدارية قد تؤدي إلى تدهور سمعة الشركة وفقدان ثقة المستثمرين والعملاء.
- ✓ توجد أدلة على أن الشركات التي لا تلتزم بمعايير الحوكمة المؤسسية تواجه صعوبات في تحقيق الأداء المطلوب. فقد يؤدي عدم وجود نظام حوكمة قوي إلى ضعف التنسيق بين مختلف أقسام الشركة وفشلها في تنفيذ استراتيجيات فعالة. وبالتالي، يتأثر الأداء العام للشركة بشكل مباشر، مما ينعكس على قدرتها التنافسية في السوق (Ali، ٢٠٢٣).

✓ في ظل غياب نظام حوكمة فعال، قد تفقد الشركات ثقة الجهات الخارجية مثل البنوك والمستثمرين. تعتبر الثقة أحد العناصر الأساسية في العلاقات التجارية، وبدون وجود معايير حوكمة قوية، يمكن أن تتأثر العلاقة بين الشركات والمستثمرين سلبيًا، مما يزيد من صعوبة الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع (Alduais، ٢٠٢٣).

- أهمية دراسة المشكلة

تعتبر دراسة هذه المشكلة ذات أهمية خاصة في ظل التوجهات الحالية نحو تحسين بيئة الاستثمار في السعودية. من خلال تحليل أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات، يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توضيح العوامل التي تعزز أو تعيق تطبيق هذه المعايير. كما يمكن أن تقدم التوصيات اللازمة التي تسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة في السوق المالية. إن فهم هذه المشكلة بشكل دقيق يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين معايير الحوكمة، مما ينعكس إيجابًا على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

أهمية الدراسة:

✓ أهمية الدراسة (العلمية)

من الناحية العلمية، تساهم هذه الدراسة في توسيع قاعدة المعرفة الأكاديمية حول مفهوم الحوكمة المؤسسية وأثرها على الأداء في السوق المالية. فهناك العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الحوكمة المؤسسية، ولكن القليل منها قد تطرق إلى السياق السعودي بشكل شامل ودقيق. لذا، فإن هذه الدراسة توفر فرصة لإثراء الفهم الأكاديمي عبر تقديم تحليل عميق وشامل للبيانات والممارسات الحقيقية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. إن تقديم رؤى جديدة ونماذج نظرية قد يساعد الباحثين والمهتمين في مجال الحوكمة والإدارة على تطوير فهم أعمق حول كيفية تأثير المعايير المختلفة للحوكمة على الأداء المالي والتشغيلي للشركات.

من المهم أن تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات من منظور متعدد التخصصات. فالأبحاث في هذا المجال تفتح المجال للنقاش الأكاديمي بين مختلف التخصصات، مثل إدارة الأعمال والاقتصاد والمالية،

مما يعزز الفهم الجماعي حول كيفية تحسين أداء المؤسسات. هذا التفاعل بين التخصصات قد يؤدي إلى تطوير مقاربات جديدة وأفكار مبتكرة تساهم في تحسين تطبيق معايير الحوكمة.

✓ أهمية الدراسة (العملية)

أما من الناحية العملية، فإن هذه الدراسة تحمل أهمية كبيرة للشركات المدرجة في السوق المالية. إذ تساعد الشركات على فهم التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يترتب على تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية. من خلال تسليط الضوء على الروابط بين ممارسات الحوكمة والأداء، يمكن أن تدفع الشركات إلى تحسين سياساتها وإجراءاتها، مما يساهم في رفع مستوى الأداء والربحية. فالشركات التي تعتمد على معايير حوكمة فعالة تجد نفسها في موقف أفضل يمكنها من تعزيز تنافسيتها في السوق، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية سواء على المستوى المالي أو الاستثماري.

فإن تعزيز تطبيق معايير الحوكمة يساهم في بناء الثقة بين الشركات والمستثمرين. فعندما يكون هناك نظام حوكمة قوي وفعال، يشعر المستثمرون بالأمان والثقة في أن استثماراتهم محمية وأن القرارات التي تتخذها الشركات مدروسة وشفافة. هذه الثقة تلعب دورًا حيويًا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهو ما يساهم في تعزيز الاستقرار والنمو في السوق المالية.

كما تقدم هذه الدراسة توصيات عملية يمكن أن تساعد الشركات على تحسين أنظمة الحوكمة الخاصة بها. من خلال تحليل البيانات والتوجهات الحالية، يمكن تحديد الممارسات الفعالة التي يمكن أن تعزز الأداء. وهذه التوصيات تكون مفيدة جدًا للمسؤولين والإداريين في الشركات، حيث تمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز من فاعلية الإدارة وتساهم في تحسين العمليات الداخلية.

يمكن أن تستفيد الجهات الحكومية والهيئات التنظيمية من نتائج هذه الدراسة لتطوير سياسات تشريعية وتعليمية تدعم تعزيز الحوكمة المؤسسية في السوق المالية. فالنتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في تحسين القوانين والأنظمة المتعلقة بالحوكمة، مما يعزز من جودة السوق المالية ويضمن استدامتها. إن تطوير إطار تشريعي قوي يضمن الالتزام بمعايير الحوكمة يمكن أن يكون له تأثير كبير على تحسين بيئة الاستثمار في المملكة.

إن دراسة أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) تحمل أهمية كبيرة على المستويين العلمي والعملي. فهي تساهم في تطوير المعرفة الأكاديمية وتعزيز الفهم العملي حول كيفية

تحسين أداء الشركات من خلال اعتماد معايير الحوكمة المؤسسية الفعالة. إن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة في السوق المالية، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة. هذه الأبعاد تعكس القيمة المضافة التي يمكن أن تحققها هذه الدراسة ليس فقط للشركات نفسها، ولكن أيضًا للاقتصاد الوطني بشكل عام.

أهداف الدراسة:

✓ الهدف الرئيسي للدراسة:

- تحليل أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

يهدف هذا الهدف إلى فهم العلاقة الديناميكية بين تطبيق المعايير الحكومية وأداء الشركات من حيث الربحية، والكفاءة التشغيلية، والنمو، والشفافية، وكيفية تأثير هذه المعايير على قرارات الإدارة والنتائج المالية.

✓ الأهداف الفرعية:

١. تحديد معايير الحوكمة المؤسسية السائدة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المعايير المختلفة للحوكمة المؤسسية التي تتبعها الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. يشمل ذلك استعراض القوانين والتشريعات المحلية والدولية التي تنظم ممارسات الحوكمة، وكذلك دراسة كيفية تطبيق الشركات لهذه المعايير في سياقاتها المختلفة.

٢. تحليل العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والأداء المالي.

تسعى الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات، وذلك من خلال دراسة مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الاستثمار، والعائد على الأصول، ونسبة الأرباح، ومدى تأثيرها على قرارات الاستثمار والتوسع.

٣. استكشاف أثر الحوكمة على الشفافية والمساءلة.

تهدف الدراسة إلى استكشاف كيفية تأثير تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على مستوى الشفافية والمساءلة في الشركات. ذلك من خلال قياس مدى وضوح المعلومات المالية والإدارية المتاحة للمستثمرين والمساهمين وكيفية تأثير ذلك على مستوى الثقة والسمعة.

٤. تحليل تأثير الحوكمة على الاستدامة والنمو.

تبحث الدراسة في كيفية تأثير الحوكمة المؤسسية على استدامة الشركات ونموها على المدى الطويل. يشمل ذلك دراسة علاقة الحوكمة بقرارات الاستثمار في الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات، وكذلك قدرتها على التكيف مع التغيرات في السوق.

٥. تقديم توصيات عملية لتحسين ممارسات الحوكمة.

تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية ومقترحات لتحسين ممارسات الحوكمة المؤسسية في الشركات المدرجة. من خلال تحليل النتائج المستخلصة، ستقدم الدراسة استراتيجيات لتعزيز تطبيق المعايير الحوكمية وتحقيق الفائدة القصوى منها.

تساؤلات الدراسة:

✓ السؤال الرئيسي للدراسة:

- ما هو أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؟

✓ الأسئلة الفرعية:

١. ما هي المعايير الأساسية للحوكمة المؤسسية التي تتبعها الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية؟

٢. كيف تؤثر معايير الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات؟

٣. ما هو تأثير تطبيق معايير الحوكمة على مستوى الشفافية والمساءلة في الشركات المدرجة؟

٤. كيف تسهم معايير الحوكمة المؤسسية في تعزيز استدامة ونمو الشركات على المدى الطويل؟

٥. ما هي التحديات التي تواجه الشركات في تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وكيف يمكن التغلب عليها؟

فرضيات الدراسة:

✓ الفرضية الرئيسية للدراسة:

- هناك علاقة إيجابية بين تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

✓ الفرضيات الفرعية:

١. تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات.
٢. زيادة مستوى الشفافية في الشركات يساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين.
٣. تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية يساهم في تحقيق مستوى أعلى من المساءلة داخل الشركات.
٤. تطبيق معايير الحوكمة يساعد الشركات على تحقيق الاستدامة والنمو على المدى الطويل.
٥. وجود تحديات في تطبيق معايير الحوكمة يؤثر سلباً على أداء الشركات.

الدراسات السابقة:

تبحث دراسة (Aldaarmi، ٢٠٢٣) في دور لوائح حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية. تم اختيار ١٢٠ منظمة من سوق الأسهم السعودية (تداول) على مدى أربع سنوات بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ من أجل ٥٦٥ ملاحظة. تم جمع البيانات حول المتغير المقصود لاستقلال مجلس الإدارة وحجم المجلس واجتماعات المجلس وتشابك المجلس، بالإضافة إلى حجم الشركة والرافعة المالية كمعايير. كان المتغير المستقل هو سؤال توبين. تظهر نتيجة هذه الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وتشابك المجلس من ناحية والأداء المالي للشركات المدرجة من ناحية أخرى. وقد ثبت أن المتغيرات المستقلة الأخرى المتمثلة في عضوية مجالس الإدارة المستقلة وتكرار اجتماعات مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي على الأداء المالي. تدعم نتيجة هذه الدراسة الأسس النظرية لنظرية أصحاب المصلحة حول أهمية الحد من احتكار الوكلاء (المديرين في مجلس الإدارة) لقرارات الشركة. يمكن إجراء هذا الحد من تأثير المديرين من خلال زيادة عدد الاجتماعات مصحوبة بزيادة عدد المديرين المستقلين في مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال الحد من التشابك بين أعضاء مجلس الإدارة، فإن نفوذ المديرين سوف يتقلص في حين أن زيادة حجم مجلس الإدارة سوف تؤدي إلى إبطاء عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على أداء الشركات.

تركز دراسة (Zehri، ٢٠٢٤) على دراسة كيفية تأثير قانون حوكمة الشركات السعودي الأخير وهياكل الحوكمة الداخلية داخل الشركات على أداء الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأسهم السعودية. درس المؤلفون ٦٢ شركة صناعية من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٠. قاموا بتحليل البيانات باستخدام نموذجين لاختبار فرضياتهم، بالنظر إلى أداء الشركة من خلال مؤشرين ماليين: العائد على الأصول (ROA) للنموذج الأول والعائد على حقوق الملكية (ROE) للنموذج الثاني. أخذ كلا النموذجين في الاعتبار نفس العوامل: قانون حوكمة الشركات السعودي، وحجم واستقلال مجلس الإدارة، وحجم واستقلال لجنة المراجعة، ومدى تكرار اجتماعات لجنة المراجعة، ومدى تركيز الملكية. أشارت النتائج إلى أن تطبيق قانون حوكمة الشركات السعودي يؤدي إلى أداء أفضل للشركة بناءً على العائد على الأصول. ومع ذلك، لم يكن هناك تأثير ملحوظ على الأداء من حجم مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة. وبالمثل، فإن عقد المزيد من اجتماعات لجنة المراجعة لم يحسن الأداء. من ناحية أخرى، كان لاستقلال مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، إلى جانب تركيز الملكية، تأثير إيجابي على الأداء. وتضيف هذه الدراسة إلى المناقشة حول التأثيرات الاقتصادية لهيئة السوق المالية السعودية على السوق السعودية، وتقدم رؤية قيمة للشركات والمستثمرين وصناع السياسات مثل هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمهنيين. ويمكن أن تساعد هذه الرؤية في توجيه التعديلات على هيئة السوق المالية السعودية بما يتناسب بشكل أفضل مع الجوانب الفريدة للسوق السعودية.

تناول دراسة (Elgarboa، ٢٠١٩) دراسة تأثير سلوك الرئيس التنفيذي (الشخصية النرجسية للرئيس التنفيذي وملكية الرئيس التنفيذي للأسهم) في ممارسة إدارة الأرباح على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية (تداول) خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧. كما تناول الدراسة دور آليات حوكمة الشركات (لجنة المراجعة، عدد أعضاء مجلس الإدارة، نسبة المديرين غير التنفيذيين والمعايير المزدوجة للرئيس التنفيذي) في تقييد الاختيارات الإدارية الذاتية للرؤساء التنفيذيين مما يؤدي إلى زيادة محتوى المعلومات في القوائم المالية وتقليل عدم اتساق المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية كأصحاب مصلحة في الشركة. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحثون على طريقة ميلر لقياس ممارسات إدارة الأرباح. كما استخدم الباحثون عددًا من نماذج الانحدار المتعدد للتحقيق في العلاقة بين سلوك الرئيس التنفيذي وإدارة الأرباح وكذلك دور حوكمة الشركات في الحد من هذه العلاقة. أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الشخصية النرجسية للرئيس التنفيذي وإدارة الأرباح. كما كشفت النتائج عن عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملكية الرئيس التنفيذي للأسهم وإدارة الأرباح. كما

أشارت النتائج إلى أن آليات حوكمة الشركات قللت من تأثير الرؤساء التنفيذيين ذوي الشخصية النرجسية على إدارة الأرباح. ونظرًا لتطبيق الاختلافات في الحوكمة كاختلافات معدلة في نموذج الانحدار، فقد تغيرت العلاقة بين الشخصية النرجسية للرئيس التنفيذي وإدارة الأرباح من علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية إلى علاقة غير ذات دلالة إحصائية. وهذا يعني أن آليات حوكمة الشركات يمكن أن تحد من الاختيارات الإدارية الذاتية للرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بإدارة الأرباح. وأبرزت نتائج الدراسة أهمية حوكمة الشركات نظرًا لدورها الحيوي في الكشف عن الفساد المالي والإداري. كما أظهرت النتائج أهمية مراقبة تطبيق آليات حوكمة الشركات من قبل الشركات المدرجة. وأوصى الباحثون كل من المدققين والباحثين بإجراء التمارين والعناية المهنية اللازمة للكشف عن مثل هذه الممارسات غير الأخلاقية للمديرين التنفيذيين بشكل عام.

بدافع من هدف الحكومة السعودية لتنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط وتصحيح أوجه القصور المرتبطة بانهييار سوق الأسهم السعودية في عام ٢٠٠٦، تم البدء في سلسلة من إصلاحات البنية التحتية المهمة لسوق رأس المال والتي بدأت بإعادة تنظيم سوق الأوراق المالية (TSE) في عام ٢٠٠٧ وهيئة سوق المال (CMA) كمنظم وحيد لها. تضيف هذه الورقة إلى مجموعة متزايدة من أدبيات الأسواق الناشئة من خلال تقديم أدلة جديدة على تأثيرات هذه المبادرات على جودة الأرباح للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية (TSE). تقدم نتائج اختبارات هذه الدراسة أدلة قوية على أن جودة الأرباح زادت خلال فترة الإصلاح من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٨. وعلى وجه الخصوص، وثقنا أنه بالنسبة لسنوات ما قبل الإصلاح، زادت مربعات R ومعاملات استجابة الأرباح (ERCs) وانخفضت الاستحقاقات التقديرية. ونحن نبرر هذه النتائج من خلال التأكيد على أن تحسين الرقابة التنظيمية إلى جانب الاستثمارات الكبيرة في فترة الإصلاح في البنية التحتية لأسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية أدى إلى تعزيز جودة الأرباح (Alsuhaibani، ٢٠٢٣).

لقد فتحت المملكة العربية السعودية أسواقها الآن أمام المستثمرين الأجانب بما يتماشى مع استراتيجيتها لتنويع اقتصادها. ومع ذلك، يحتاج المستثمرون إلى الشعور بالثقة في أن الشركات السعودية تخضع للمراقبة والتنظيم بشكل مناسب. تحدد هذه الدراسة تأثير التحسينات في ممارسات حوكمة الشركات السعودية بين شركات التأمين. يتم فحص تأثيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي لـ ٣٥ شركة تأمين مدرجة في سوق الأسهم السعودية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤، بما في ذلك شركات التأمين على الحياة والشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يتم استخدام أربع منهجيات مختلفة: التأثير العشوائي للمربعات الصغرى المعممة، ونماذج التأثير الثابت، وقياس الفرق في الفروق (DID)

للمقارنات، ونموذج بروبيت مع التأثير الهامشي المتوسط لمعالجة الذاتية. تشير النتائج إلى أن أداء الشركة يتأثر بعدم التماثل في المعلومات. تُظهر الصدمة الخارجية لعام ٢٠٠٩ من التغيير التنظيمي السعودي لتكوين مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق تأثيرًا إيجابيًا على الأداء في مقارنة عدم التماثل في المعلومات. ومع ذلك، فإن الزيادة في أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ولجان التدقيق لها تأثير سلبي كبير. وتشير نتائج أخرى إلى أن زيادة عمر الرئيس التنفيذي لها تأثير إيجابي على الأداء، كما هو الحال مع ثلاثة متغيرات للأجور (حوافز المديرين، وأجور الرئيس التنفيذي وكبار المديرين، وحوافز المديرين فوق المتوسط). ومع ذلك، عندما تزيد أجور الرئيس التنفيذي وكبار المديرين عن المتوسط، فإن التأثير يتحول إلى سلبي؛ ويحدث هذا أيضًا مع تغيير الرئيس التنفيذي من الأداء الضعيف. وتدعم النتائج أهمية تنظيم حوكمة الشركات في صناعة التأمين السعودية وتعكس وجهات نظر الحوكمة المحسنة لهيئة سوق المال السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي (Saleh، ٢٠٢٣).

المنطلقات النظرية للدراسة:

تعتبر المنطلقات النظرية للدراسة "أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)" أساسية لفهم الإطار العام الذي يستند إليه البحث. تقوم هذه المنطلقات على مجموعة من النظريات والمفاهيم التي تساهم في بناء أساس قوي لفهم العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات، وتوضح السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في هذا المجال.

١. نظرية الوكالة

تعد نظرية الوكالة واحدة من أهم النظريات التي تتعلق بالحوكمة المؤسسية، حيث تشير إلى العلاقة بين الأطراف المعنية، مثل الملاك (المانحون) والمديرين (الموكلون). في سياق الشركات المدرجة، قد يحدث تباين في المصالح بين الملاك والمديرين، مما يؤدي إلى ظهور مشكلة الوكالة. تسعى معايير الحوكمة إلى تقليل هذا التباين وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساهم في تحسين الأداء العام للشركات. من خلال تطبيق آليات الحوكمة الفعالة، يمكن تقليل مخاطر اتخاذ قرارات غير فعالة من قبل الإدارة، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للملاك (Al-Faryan، ٢٠٢٤).

٢. نظرية الحوكمة المؤسسية

تشير نظرية الحوكمة المؤسسية إلى مجموعة المبادئ والقواعد التي تحدد كيفية إدارة الشركات. هذه النظرية تؤكد على أهمية الهياكل التنظيمية والإجراءات التي تسهم في تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، مثل المساهمين، والإدارة، والمستثمرين، والعملاء. تعد معايير الحوكمة المؤسسية جزءًا أساسيًا من هذه النظرية، حيث تهدف إلى تحسين كفاءة الشركات من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة. تدعم هذه المعايير أيضًا تطوير بيئة استثمارية صحية تعزز من ثقة المستثمرين، مما يسهم في تحقيق أداء أعلى (Younas، ٢٠٢٢).

٣. نظرية رأس المال البشري

تعتبر نظرية رأس المال البشري من المنطلقات النظرية الهامة التي تفسر أهمية العنصر البشري في نجاح المؤسسات. إذ يشير هذا المفهوم إلى أن الأفراد العاملين في الشركة، بمهاراتهم ومعرفتهم، يمثلون أحد أهم عناصر النجاح. في سياق الحوكمة، تلعب المعايير المؤسسية دورًا كبيرًا في تعزيز كفاءة الأداء البشري من خلال توفير بيئة عمل منظمة تشجع على الابتكار وتعزيز التفاعل بين الأفراد. من خلال دعم التدريب والتطوير، يمكن للشركات أن تحسن من أدائها العام من خلال استثمارها في رأس المال البشري (Gillies، ٢٠١٥).

٤. نظرية الموارد والقدرات

تعتبر نظرية الموارد والقدرات من المنطلقات الأساسية التي تركز على أهمية الموارد التي تمتلكها الشركات في تحقيق ميزة تنافسية. في هذا السياق، تعتبر معايير الحوكمة المؤسسية أداة لتعزيز استغلال هذه الموارد بشكل فعال. من خلال تحسين آليات الحوكمة، يمكن للشركات أن تحقق كفاءة أعلى في استخدام مواردها، سواء كانت مالية أو بشرية أو تكنولوجية. يشير هذا المفهوم إلى أن الشركات التي تمتلك هياكل حوكمة قوية ستكون أكثر قدرة على إدارة مواردها بشكل فعال وتحقيق أداء متميز في السوق (Barney، ٢٠٢٣).

٥. نظرية الاستدامة

تتعلق نظرية الاستدامة بكيفية الحفاظ على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل. إن تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية يتماشى مع مفاهيم الاستدامة، حيث تساهم هذه المعايير في تعزيز الشفافية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. من خلال الالتزام بالحوكمة المؤسسية، يمكن للشركات أن تضمن استدامتها وتحقيق نتائج إيجابية للمجتمع والبيئة، مما يعزز من قدرتها على الاستمرار والنمو (Chen، ٢٠٢٤).

تشكل هذه المنطلقات النظرية الإطار الفكري الذي تستند إليه الدراسة، حيث تساهم في توضيح أهمية تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وكيفية تأثيرها على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. من خلال فهم هذه النظريات والمفاهيم، يمكن تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين ممارسات الحوكمة وتعزيز الأداء المؤسسي. إن استكشاف هذه المنطلقات يعكس التعقيدات والتحديات التي تواجه الشركات في هذا السياق، ويؤكد على أهمية البحث في مجال الحوكمة المؤسسية لتحقيق النجاح والاستدامة في الأسواق المالية.

المنهجية وطرق البحث:

تعد المنهجية والطرق المستخدمة في البحث جزءاً أساسياً من الدراسة التي تتناول "أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)". ستعتمد هذه الدراسة على المنهجية الكمية، التي تتميز بالتحليل العددي والبيانات الكمية لتقديم نتائج دقيقة وقابلة للتعميم. تهدف هذه المنهجية إلى توفير أدلة موضوعية تدعم الفرضيات المطروحة وتساعد على فهم العلاقة بين المتغيرات المختلفة بشكل علمي.

١. تصميم البحث

ستستخدم الدراسة تصميمًا وصفيًا يعكس الظواهر المستهدفة ويجمع بين عدة متغيرات تتعلق بالحوكمة المؤسسية وأداء الشركات. يتيح هذا التصميم للباحثين تحليل العلاقات بين المعايير المختلفة للحوكمة والأداء المالي والتشغيلي للشركات. من خلال هذا التصميم، تستند الدراسة إلى جمع البيانات الكمية من خلال استبيانات، أو بيانات مالية موثقة، أو تقارير سنوية، مما يسهل عملية القياس والتحليل.

٢. مجتمع وعينة البحث

سيكون مجتمع البحث مكوناً من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، حيث يضم عدداً كبيراً من الشركات في مختلف القطاعات. سيقوم الباحث بتحديد عينة عشوائية من هذه الشركات لضمان تمثيل متوازن ومتعدد. سيتم اختيار عدد معين من الشركات، يتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠ شركة، بناءً على معايير محددة مثل حجم الشركة، القطاع، ونشاطها في السوق. سيتمكن هذا الإجراء الباحث من الحصول على معلومات شاملة تغطي تنوع الحوكمة والأداء في السوق.

٣. أداة جمع البيانات

سيتم استخدام أداة استبيان كوسيلة لجمع البيانات الكمية من الشركات المختارة. ستتضمن الاستبيانات مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بمعايير الحوكمة المؤسسية، مثل مستوى الشفافية، والمساءلة، وهيكل مجلس الإدارة، والعمليات الداخلية، ومدى الالتزام بالقوانين. سيتم تصميم الاستبيان ليكون شاملاً وموضوعياً، بحيث يتيح قياس الآراء والممارسات المتعلقة بالحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم جمع البيانات المالية من التقارير السنوية، بما في ذلك مؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الاستثمار، والعائد على الأصول، والأرباح.

٤. تحليل البيانات

بعد جمع البيانات، سيتم استخدام برامج التحليل الإحصائي، مثل SPSS أو Excel، لتحليل البيانات الكمية المستخلصة. سيتم استخدام تقنيات تحليل إحصائي مختلفة، مثل التحليل الوصفي لتحليل المعلومات الأساسية، والتحليل الاستنتاجي لاختبار الفرضيات المطروحة. سيتم أيضاً استخدام أساليب مثل تحليل الانحدار لتحديد مدى تأثير تطبيق معايير الحوكمة على الأداء المالي والتشغيلي. سيساهم هذا التحليل في تقديم رؤى دقيقة تدعم الاستنتاجات المتعلقة بموضوع البحث.

٥. تفسير النتائج

بعد الانتهاء من تحليل البيانات، ستقوم الدراسة بتفسير النتائج بناءً على الفرضيات المطروحة. سيتضمن ذلك تقديم تفسير شامل للعلاقات بين تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وأداء الشركات، وتحديد مدى قوة التأثير والتوجهات

السائدة. ستساعد هذه النتائج في فهم التحديات والفرص التي تواجهها الشركات في تحسين ممارسات الحوكمة، وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على أدائها في السوق المالية.

٦. المصدقية والموثوقية

لتعزيز مصداقية وموثوقية النتائج، سيتم استخدام عدة استراتيجيات، مثل اختبار الثبات الداخلي للاستبيانات، وتطبيق مجموعة متنوعة من الأساليب لتحليل البيانات. سيتم أيضًا التحقق من البيانات من مصادر متعددة لضمان دقتها. سيساعد ذلك في تحسين مستوى الثقة في النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة.

تمثل المنهجية الكمية المستخدمة في هذه الدراسة إطارًا قويًا لتحقيق الأهداف المحددة وفهم أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. من خلال تصميم منهجي دقيق، وجمع بيانات موثوقة، وتحليل إحصائي موضوعي، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى قيمة تساهم في تعزيز الممارسات الحوكمية وتحقيق تحسينات مستدامة في أداء الشركات. إن التركيز على استخدام المنهجية الكمية يعكس التوجه العلمي الذي يسعى لتحقيق نتائج دقيقة وقابلة للتطبيق في السياق المحلي.

أدوات الدراسة:

تعتبر أدوات الدراسة من العناصر الحيوية التي تساهم في تحقيق أهداف البحث "أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)". تتضمن هذه الأدوات وسائل جمع البيانات والتقنيات المستخدمة لتحليل المعلومات، وتساعد في ضمان الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة. في هذا السياق، سيتم تناول الأدوات المستخدمة في الدراسة بشكل مفصل.

١. الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات

سيكون الاستبيان الأداة الأساسية لجمع البيانات من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. سيتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمعايير الحوكمة المؤسسية، تتراوح بين الأسئلة المغلقة (مثل الخيارات المتعددة) والأسئلة المفتوحة التي تتيح للمستجيبين تقديم معلومات إضافية. يهدف هذا الاستبيان إلى قياس آراء المديرين التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة، والموظفين حول مستوى تطبيق معايير الحوكمة في مؤسساتهم.

- تصميم الاستبيان

سيتم تصميم الاستبيان بحيث يتضمن عدة محاور رئيسية، منها:

- ✓ محور الشفافية: يتناول مدى توفر المعلومات المالية وغير المالية للمساهمين وأصحاب المصلحة.
 - ✓ محور المساءلة: يستعرض وجود آليات المساءلة والتقييم الداخلي.
 - ✓ محور الهيكل التنظيمي: يقيم فعالية الهياكل الإدارية ومجالس الإدارة في اتخاذ القرارات.
 - ✓ محور الالتزام بالقوانين: يتناول مدى التزام الشركات بالتشريعات واللوائح المحلية والدولية.
- سيتم تضمين مقياس ليكرت (مثلاً، من ١ إلى ٥) في الأسئلة لتقييم آراء المستجيبين، مما يسهل قياس الاتجاهات والميول بشكل عددي.

٢. البيانات المالية والتحليل الكمي

بالإضافة إلى الاستبيان، ستعتمد الدراسة على جمع البيانات المالية الخاصة بالشركات المدرجة. سيتم الحصول على هذه البيانات من التقارير السنوية والبيانات المالية المنشورة للشركات، والتي تشمل مؤشرات الأداء مثل:

- ✓ العائد على الاستثمار (ROI): يقيس كفاءة استثمار الشركة.
 - ✓ العائد على الأصول (ROA): يقيس قدرة الشركة على تحقيق أرباح من أصولها.
 - ✓ نسبة الأرباح: تعكس الربحية العامة للشركة.
 - ✓ نمو الإيرادات: يوضح مدى نجاح الشركة في زيادة مبيعاتها.
- ستساعد هذه البيانات المالية في تقديم رؤية شاملة عن الأداء المالي للشركات ومقارنتها بمستوى تطبيق معايير الحوكمة.

٣. مقابلات مع الخبراء

لإثراء الدراسة وزيادة دقتها، سيتم إجراء مقابلات مع عدد من الخبراء في مجالات الحوكمة والإدارة. ستستخدم هذه المقابلات لجمع آراء متعمقة حول تحديات تطبيق معايير الحوكمة في الشركات السعودية وأفضل الممارسات التي يمكن أن تعزز الأداء المؤسسي. ستمثل هذه المقابلات مصدراً إضافياً للمعلومات، مما يوفر توازناً بين البيانات الكمية والنوعية.

- اختيار الخبراء

سيتم اختيار الخبراء من خلفيات متنوعة، بما في ذلك:

- ✓ المدبرون التنفيذيون: الذين لديهم تجربة مباشرة في تنفيذ معايير الحوكمة.

✓ أعضاء مجلس الإدارة: الذين يمكنهم تقديم رؤية حول المساءلة والشفافية.

✓ محللو السوق المالي: الذين يراقبون أداء الشركات ويقيمون معايير الحوكمة.

٤. تحليل البيانات

بعد جمع البيانات، سيتم استخدام برامج التحليل الإحصائي، مثل SPSS أو Excel، لتحليل المعلومات المستخلصة.

سيتم استخدام أساليب تحليل متعددة، تشمل:

✓ التحليل الوصفي: لوصف المعلومات الأساسية وفهم الاتجاهات العامة.

✓ تحليل الانحدار: لتحديد العلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وأداء الشركات، وقياس مدى تأثير الحوكمة على

الأداء المالي.

✓ الاختبارات الإحصائية: لاختبار الفرضيات المطروحة وتحديد مدى دلالتها.

٥. مصداقية أدوات الدراسة

لتعزيز مصداقية أدوات الدراسة، سيتم تنفيذ عدد من الخطوات، مثل:

✓ اختبار الثبات الداخلي للاستبيانات: للتأكد من أن الأسئلة تقيس ما يُفترض قياسه.

✓ التحقق من دقة البيانات: عبر مراجعة البيانات المالية والمعلومات المقدمة من الشركات.

✓ الاستفادة من مراجعة الأقران: لتقييم جودة الاستبيانات والمقابلات قبل التنفيذ.

تمثل أدوات الدراسة عنصراً أساسياً في ضمان دقة وموثوقية النتائج. من خلال الجمع بين الاستبيانات، والبيانات

المالية، والمقابلات، والتحليل الكمي، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة ومفصلة حول أثر تطبيق معايير

الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. إن استخدام أدوات متنوعة يعكس التوجه

العلمي ويعزز من قدرة البحث على تحقيق أهدافه وكشف العلاقات المهمة بين المتغيرات.

حدود الدراسة:

تعتبر حدود الدراسة من العناصر الأساسية التي تحدد نطاق البحث وتحدد العوامل التي قد تؤثر في النتائج والتفسيرات المستخلصة. في سياق دراسة "أثر تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)"، يمكن تقسيم الحدود إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الحدود البشرية، الحدود الزمانية، والحدود المكانية. هذه الحدود تعكس مختلف الاعتبارات التي قد تؤثر على سير الدراسة ونتائجها، لذا سنقوم بتناول كل نوع على حدة بشكل مفصل.

١. الحدود البشرية

تشير الحدود البشرية إلى الفئة المستهدفة من الأفراد المشاركين في الدراسة، وهم الذين سيتم جمع البيانات منهم. في هذه الدراسة، ستعتمد أداة جمع البيانات بشكل أساسي على استبيانات ومقابلات مع مجموعة متنوعة من المشاركين، مثل المديرين التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة، والموظفين في الشركات المدرجة. إن التحدي الرئيسي هنا يكمن في مدى توافر المشاركين ورغبتهم في المشاركة في عملية البحث.

بعض المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة قد يفضلون عدم المشاركة بسبب ضيق الوقت أو انشغالهم اليومية، مما قد يؤدي إلى نقص في البيانات أو عدم التمثيل الجيد لآراء الفئات المستهدفة. كما أن اختلاف مستوى المعرفة والخبرة في مجال الحوكمة بين المشاركين قد يؤثر على دقة المعلومات المقدمة. فمثلاً، قد يكون لدى بعض المشاركين فهم عميق لمعايير الحوكمة وتطبيقاتها، بينما قد يكون الآخرون أقل دراية، مما يؤدي إلى تباين في إجاباتهم. هذا التباين قد يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات واضحة وشاملة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تتأثر نتائج البحث بالعوامل الثقافية والاجتماعية المحيطة بالمشاركين. قد تكون هناك معتقدات أو توجهات شخصية تؤثر على كيفية تقييمهم لممارسات الحوكمة، وبالتالي تؤثر على البيانات المستخلصة. لذا، يجب على الباحث أن يأخذ في اعتباره هذه العوامل ويتعامل معها بحذر لضمان دقة النتائج.

٢. الحدود الزمانية

تتعلق الحدود الزمانية بالفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة. سيتم التركيز في هذه الدراسة على بيانات وأحداث متعلقة بفترة زمنية محددة، مما قد يؤثر على النتائج. على سبيل المثال، قد تركز الدراسة على بيانات السنوات الأخيرة (مثل

٢٠١٨-٢٠٢٣) لجمع المعلومات المتعلقة بتطبيق معايير الحوكمة وأداء الشركات. ولكن قد تكون هناك تغييرات اقتصادية أو تشريعية في المستقبل تؤثر على نتائج الدراسة.

تظهر تحديات إضافية عند النظر إلى تأثير الأحداث الكبيرة، مثل الأزمات المالية أو التغييرات السياسية، على معايير الحوكمة. على سبيل المثال، قد تؤثر الأزمة الاقتصادية على تطبيق معايير الحوكمة بشكل كبير، مما يجعل النتائج المستخلصة خلال فترة معينة غير قابلة للتعميم على الفترات المستقبلية. لذا، من المهم فهم أن النتائج التي يتم الوصول إليها قد تكون مرتبطة بسياق زمني معين، وقد تتطلب الدراسات المستقبلية أخذ هذه العوامل في الاعتبار لتوفير صورة أدق وأكثر شمولية.

٣. الحدود المكانية

تشير الحدود المكانية إلى النطاق الجغرافي الذي تركز عليه الدراسة، وفي هذه الحالة، فإن الدراسة تركز على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (نداول). يجب أن نأخذ في الاعتبار أن السوق المالية السعودية لها خصائصها الفريدة، بما في ذلك الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على تطبيق معايير الحوكمة وأداء الشركات.

واحدة من التحديات الرئيسية في هذا السياق هي أن نتائج الدراسة قد لا تكون قابلة للتعميم على أسواق مالية أخرى. فكل سوق لها ظروفها الخاصة، والقوانين التنظيمية التي تحكمها، وأساليب إدارة الشركات، مما يعني أن ما ينطبق على السوق المالية السعودية قد لا ينطبق بالضرورة على أسواق أخرى في الدول المجاورة أو حتى العالمية. لذلك، يتعين على الباحث أن يكون حذراً عند محاولة تعميم النتائج، وأن يشير بوضوح إلى هذه الحدود في أي استنتاجات.

تتكون السوق المالية السعودية من مجموعة متنوعة من القطاعات، مثل القطاع المالي، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات. يمكن أن يختلف تأثير معايير الحوكمة على أداء الشركات حسب القطاع، مما يتطلب تفسيراً دقيقاً للنتائج بناءً على كل قطاع. لذا، يجب على الباحث أيضاً النظر في كيفية تأثير التركيب القطاعي على النتائج المستخلصة من الدراسة، مما قد يضيف طبقة من التعقيد لتفسير البيانات.

- Aldaarmi, A. A. (2023). The Impact of Corporate Governance on the Financial Performance of Listed Companies: Evidence from Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.refaad.com/Journal/Article/1381>
- Alduais, F. (2023). Examining the Impact of Corporate Governance on Investors and Investee Companies: Evidence from Yemen. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/366899112_Examining_the_Impact_of_Corporate_Governance_on_Investors_and_Investee_Companies_Evidence_from_Yemen
- Al-Faryan, M. A. (2024). Agency theory, corporate governance and corruption: an integrative literature review approach. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2024.2337893>
- Ali, H. (2023). Corporate Governance and Corporate Political Responsibility. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/00076503231157725>
- Almashhadani, M. (2023). The Moderating Role of Corporate Governance on the Relationship Between Strategic Management and Firm Performance: A Conceptual Study. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373645930_The_Moderating_Role_of_Corporate_Governance_on_the_Relationship_Between_Strategic_Management_and_Firm_Performance_A_Conceptual_Study
- Alsuhaibani, W. (2023). The evolution of financial reporting quality for companies listed on the Tadawul Stock Exchange in Saudi Arabia: New emerging markets' evidence. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1566014123000146>
- Arslan, M. (2020). Role of institutions in shaping corporate governance system: evidence from emerging economy. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2405844020303650>
- Barney, J. B. (2023). Resource-Based Theory: Creating and Sustaining Competitive Advantage. Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/375209931_Resource-Based_Theory_Creating_and_Sustaining_Competitive_Advantage

Chen, W. (2024). Environmental, social, and governance performance and corporate innovation novelty. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2096248724000031>

Elgarboa, M. M. (2019). The impact of corporate governance on the relationship Between the behavior of the Executive Director and the management of profits: an applied study on companies listed on the Saudi stock market. Retrieved from https://aljaxu.journals.ekb.eg/article_56635.html?lang=en

Gillies, D. (2015). Human Capital Theory in Education. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/314689697_Human_Capital_Theory_in_Education

Gutterman, A. S. (2023). Sustainability and Corporate Governance. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/371902191_Sustainability_and_Corporate_Governance

Lindhout, P. (2022). The “Transparency for Safety” Triangle: Developing a Smart Transparency Framework to Achieve a Safety Learning Community. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9566178/>

O'Neil, M. (2022). The Significance of Corporate Governance. Retrieved from <https://www.hraddict.com/corporate-governance>

Saleh, M. A. (2023). Do Publicly Listed Insurance Firms in Saudi Arabia Have Strong Corporate Governance? Retrieved from <https://www.mdpi.com/2227-7099/11/1/21>

Younas, A. (2022). Review of Corporate Governance Theories. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/365311196_Review_of_Corporate_Governance_Theories

Zehri, F. (2024). Impact of Saudi corporate governance code and governance structures on industrial firms' performance in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/381214264_Impact_of_Sau

di_corporate_governance_code_and_governance_structures_on_indu
strial_firms'_performance_in_Saudi_Arabia

Midocean University

Management College

Specialization in Business Administration



Research Title

**The impact of applying corporate governance standards on the performance of companies listed
on the Saudi Stock Exchange (Tadawul)**

Student preparation/

Mohammed Mustafa A Alattas

٢٤٢٠٠١٦٠٥

Supervisor/

Dr.Alfaisal Abdelhameed Mohame

Dr.Fayez Ali Jrad

Year:

٢٠٢٤